

## الإدارة العامة للمحاماة

بخروج نظام المحاماة بشكله الجديد المُنظَّم وجدت بعض الأصوات في المجتمع متضجرة من إقراره ويرغب أربابها بقاء الحال على ما كان دون تنظيمها بنظام معين وتحديد إطار لهذه المهنة. وللحقيقة أقول: إن التطور الحاصل في شتى مناحي الحياة وكثرة وتشعب النظم أدى إلى حتمية صدور نظام المحاماة ولأنحته التنفيذية للتيسير على أفراد المجتمع والمؤسسات والشركات وعلى جميع القطاعات حصولها على حقوقها بأسهل الطرق وأسرعها.

وتنظيم مهنة المحاماة من الأمور التي أولتها الدولة - رعاها الله - جل اهتمامها إدراكاً منها بأن ذلك يسهم بدور فاعل في مساعدة المحاكم وجهات التقاضي الأخرى، ولا سيما هذا الكم الهائل من القضايا المعروضة أمامها بشكل أسرع وأكثر تنظيماً ودقة، مع اعتبار هذا النظام الذي يمس التقاضي والفصل بين الخصومات حداً فاصلاً في حفظ الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه، فالمحامون أعوان للقضاة - إن صح التعبير بذلك - وهو القاضي الواقف في كشف ملبسات القضية وإجلاء الحق وتبينه لتتضح الرؤية للقاضي ليحكم بشرع الله عز وجل. ويتجلى ذلك في اهتمام معالي الوزير - وفقه الله - وحرصه على هذه الفئة من المجتمع وإفراده جزءاً من وقته، وكذلك متابعة فضيلة الوكيل - سلمه الله -، وهذا مما أوصل الإدارة ولله الحمد إلى تطبيق النظام ولأنحته التنفيذية وتفعيله على حيز الوجود والواقع بطريقة جعلت - ولله الحمد - جميع المجتمع متفاعلاً مع هذا النظام بأسرع وقت وأقل جهد.

ولا عبرة بمن شذَّ عن هذا الطريق والنهج السليم من المحامين، ولا يعمم حكم النزر اليسير على الغالبية العظمى، والله أسأل أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

مدير الإدارة العامة للمحاماة  
عبدالرحمن بن عبدالله الحوتان

## حول النظام

المادة الثالثة الفقرة (ج). يشترط في المتقدم للحصول على ترخيص مزاول مهنة المحاماة «خبرة في طبيعة العمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وتخفف هذه المدة إلى سنة واحدة للحاصل على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أيًا منهما، أو دبلوم دراسات الأنظمة لخريجي كلية الشريعة، ويعض من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في التخصص نفسه».

هذا هو نص المادة النظامية، ثم جاءت اللائحة مفسرة هذا الشرط موضحة معنى الخبرة في طبيعة العمل التي لا بد أن تكون بعد الحصول على المؤهل المطلوب، وقد فسرت الخبرة بالآتي:

- أ - القضاء.
- ب - الإفتاء بصفة رسمية.
- ج - التدريس في الفقه وأصوله والأنظمة في الجامعات والدراسات العليا.
- د - الاستشارات في أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.
- هـ - الخبرة المكتسبة في طبيعة العمل في الشركات والمؤسسات الأهلية.
- و - الترافع عن الغير أمام الجهات القضائية.
- ز - الإداء العام أو التحقيق بوزارة الداخلية داخل المملكة.
- ح - أعمال كتابة العدل العامة أو الأولى بالمملكة.
- ط - الكتابة في ضبوط القضايا الحقوقية أو الجنائية أو الإنشائية بالمحاكم الشرعية أو ديوان المظالم بوظيفة لا تقل عن اسم (رئيس كتاب ضبط).
- ي - الترخيص السابق إذا استوفيت مدة الخبرة متى كان ممارساً للمهنة.
- الفقرات (هـ، و، ي) تخضع لتقدير لجنة القيد والقبول.

## تصاريح جديدة للمحامين أصدرتها وزارة العدل

- ٣٣- صالح بن محمد بن رميح الرميح.
- ٣٤- فهد بن عبدالرحمن بن ثنيان العبيكان.
- ٣٥- نهار بن ضيف الله بن عياد الدلبيحي.
- ٣٦- علاء بن عدنان بن محمد علي يماني.
- ٣٧- سليمان بن صالح بن محمد العلوان.
- ٣٨- عبدالله بن محمود بن حسين نصيف.
- ٣٩- سعيد بن علي بن محمد القرني.
- ٤٠- محمد بن علي بن عبدالرحمن الحيلان.
- ٤١- معتصم بن المعتز بالله بن حسن خاشقجي.
- ٤٢- علي بن سعود بن صالح المؤيشير.
- ٤٣- عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز.
- ٤٤- ماجد بن عائض بن ناصر القرني.
- ٤٥- عادل بن محمد بن رشيد جمجوم.
- ٤٦- ثامر بن رشيد بن خلف العنزري.
- ٤٧- محمد بن محمد صفي الدين بن محمد الصادق السنوسي.
- ٤٨- عبدالله بن محمد بن سعد العجلان.
- ٤٩- د.عبداللطيف بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل الشيخ.
- ٥٠- مبارك بن عبدالله بن مبارك الجوير.
- ٥١- فهد بن سعد بن حميد الحاسري.
- ٥٢- عبدالله بن جهيم بن عبدالله الزمامي.
- ٥٣- بكر بن عبداللطيف بن مبارك الهبوب.
- ٥٤- بندر بن عبدالله بن سليمان الفاضل.
- ٥٥- أحمد بن موسى بن حاسر سهلي.
- ٥٦- عاصم بن ناصر بن عبدالله القفاري.
- ٥٧- خالد بن أحمد بن محمد شويل.
- ٥٨- سلمان بن عبدالله بن سالم السالم.
- ٥٩- عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله بن عتيق.
- ٦٠- منصور بن سعد بن مزيد القاسمي.
- ٦١- فهد بن سواد بن مطلق العقيلي المطيري.
- ٦٢- خالد بن ناصر بن علي الهيفاف.
- ٦٣- ماجد بن عباس بن فائق غزاوي.
- ٦٤- عبدالله بن ناصر بن عبدالعزيز بن غددير.
- ٦٥- عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعدان.
- ٦٦- تركي بن عبدالله بن مزيد الشبيكي.
- ٦٧- عبدالله بن عبدالعزيز بن دخيل المنها

- ١ - أحمد بن علي بن محمد العقل
- ٢- خالد بن عبدالكريم بن عثمان أبا بطين
- ٣- حامد بن عبدالحميد بن حامد الخطيب
- ٤- زكي بن جمال بن حسين راوه
- ٥- فاروق بن عزت بن أحمد جبري
- ٦- عبدالعزيز بن إبراهيم بن راشد الحديثي
- ٧- علي بن أحمد بن عطية الدرهمي الزهراني
- ٨- عبدالله بن محمد بن علي سفياني
- ٩- سراج بن محمد بن محمود راجخان
- ١٠- جاسم بن محمد بن حسن العطية
- ١١- سمير بن عبدالرحمن بن السيد عثمان
- ١٢- يوسف بن الأخضر بن علي القيم
- ١٣- لقمان بن سيف الرحمن بن أحمد دهلوي
- ١٤- زكي بن حسن بن أحمد يوسف
- ١٥- علي بن قاسم بن ناصر حلوي
- ١٦- عبدالرحمن بن صالح بن سليمان القرعاوي
- ١٧- عطية الله بن عبدالمحسن بن سلمي الحربي
- ١٨- فهد بن عبدالعزيز بن مشعل الجريا
- ١٩- مشعل بن أحمد بن عبدالله العقيل
- ٢٠- ثامر بن عبدالعزيز بن صالح الجاسر.
- ٢١- سامي بن موسى بن محمد الخيبري
- ٢٢- محمد بن سلمان بن كليب الشيباني
- ٢٣- إياد بن زهير بن أحمد السباعي
- ٢٤- افتخار بن نظير عالم بن فضل الهي
- ٢٥- جمال بن قاعد بن سنت العتيبي
- ٢٦- عبدالله بن سعيد بن عبدالله البقية
- ٢٧- عماس بن عماس بن حماد العجمي
- ٢٨- عبيد بن أحمد بن محمد العبيد
- ٢٩- فهد بن عيسى بن موسى سهلي
- ٣٠- عبدالله بن جمعان بن زنان آل عبدالله
- ٣١- محمد بن علي بن محمد التركي.
- ٣٢- عبدالحكيم بن عبدالله بن سعد الخرجي.

## مجالات عمل المحامي

على المحامي في الجملة الحفاظ على حقوق موكله وعدم إهدار أي حق من حقوقه، وله أن يسلك الطريقة التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية متوافقاً في ذلك مع شرف المهنة وتقاليدها وانظمتها، وقد تطرقنا في أول ظهور لهذه الزاوية إلى شرعية مهنة المحاماة، وعرفنا أنها الوكالة بشكل عام والوكالة على الخصومة بشكل خاص، ومن خلال ذلك يتضح لنا مجال عمل المحامي بموجب التوكيل الرسمي بإحدى صورتين:

الأولى: التوكيل الخاص، وفي هذه الصورة نجد عمل المحامي يقتصر على موضوع معين ومع جهة محددة وينتهي بانتهاء ذلك الموضوع.

الثانية: التوكيل العام، وهذه الصورة تشمل التعامل مع جميع المصالح والمرافعة في جميع الخصومات للموكل الحالية والمستقبلية، وهذه الصورة تبقى سارية المفعول حتى إلغائها أو وفاة أحد أطرافها، وفي كلتا الصورتين لا يجوز للمحامي أن يتعدى حدود وكالته، وفي الوكالة العامة لا يجوز للتوكيل «المحامي» أن يتصرف تصرفاً ضاراً بالموكل كالتبرعات من هبة ووقف ونحوهما والإسقاطات من طلاق وإبراء وعض، فلا يملك التوكيل شيئاً من ذلك إلا بالنص عليه صراحة (١). وبعد هذا التقسيم للوكالة نجد عمل المحامي يحتاج إلى مزيد من الإيضاح وفق الآتي:

١ - للمحامي حق الدفاع عن المتهم سواء أكان المتهم فرداً أم جماعة أم شخصية اعتبارية، وذلك في مراحل التحقيق وأمام جهات التقاضي بمختلف الدرجات جزئية أو عامة أو تمييزاً أو قضاء إدارياً - ديوان المظالم - أو اللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر لنظر القضايا الداخلة في اختصاصها. وقد كفلت الأنظمة للمحامي الحق في حضور جلسات المحاكم والتحقيق، والدفاع عن موكله بشتى الطرق المشروعة سواء أكان ذلك مشافهة أم كتابة، وقد اشترط النظام حضور المحامي للدفاع عن موكله في الجرائم الكبيرة (٢)، والهدف الأسمى من ذلك مساعدة الجهة القضائية للوصول إلى الحقيقة.

٢ - ومن الأعمال التي يقوم بها المحامي النيابة عن موكله في كثير من الأعمال الإدارية كالصلح والتحكيم وكتابة صيغ العقود لدى الجهات الرسمية المختصة.

٣ - بموجب صك التوكيل يستطيع المحامي أن ينوب عن موكله في كثير من التصرفات المالية، فيوقع عن موكله في حالات القبض والصرف والإبراء والإقرار والاستلام والتسليم والموافقة على الصلح والتنازل وغيرها، ولكن يجب النص على ذلك في وثيقة التوكيل الخطية.

٤ - يزاول المحامي الاستشارات الشرعية النظامية (٣) ويقوم بتقديم آرائه بأمانة، «فالمستشار مؤتمن»، فيسهل مع ذلك للموكل اختيار الطريق الأسلم والأقوم، ويقوم المحامي أيضاً بتوجيه موكله باتباع المواقف الصحيحة لحل النزاع. «والمحاماة لا يقتصر مجالها على مساعدة الخصوم في المحاكم، بل من مهماتها المشورة والنصيحة بين الناس ودفع مظالم السلطات العامة وغير ذلك كثير» (٤)

ومما سبق يتضح لنا مجال عمل المحامي والذي يدور حول محور واحد، وهو الصدق والأمانة والنزاهة بهدف الوصول إلى الحق ليسود العدل والوثاق بين الناس وليصل كل ذي حق إلى حقه ويرتد الظالم عن ظلمه، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الباحث القانوني بالإدارة

فواز بن محمد التميمي

(١) الفقه الإسلامي وأدلته (١٥٥/٤) للزحيلي بتصرف.

(٢) المادة الأولى / الفقرة الثالثة من اللائحة لنظام المحاماة.

(٣) المادة الأولى من النظام.

(٤) من مقال الدكتور رشوان في مجلة الأمة العدد (٣٨) بالنقل عن أحمد كرزون

في كتابه «المحاماة رسالة وأمانة».

## نظام المحاماة

❖ ما الخطوات الإيجابية التي يسعى نظام المحاماة إلى تحقيقها؟

- الخطوات الإيجابية التي يسعى نظام المحاماة إلى تحقيقها كثيرة ومنها:

أولاً: جعل وزارة العدل مشرفة على هذا القطاع الحيوي والمهم في المجتمع، ممثلة في الإدارة العامة للمحاماة والتأكد من فهم النظام وتطبيقه من قبل المحامين.

ثانياً: ألا يلج هذا المضمار إلا الشخص المؤهل علمياً وعملياً.

ثالثاً: الرقي بهذه المهنة وتذليل العقبات التي في طريقها لتحقيق الهدف من هذه المهنة، وهو مناصرة المظلوم والوقوف إلى جانبه حتى حصوله على حقه، والوقوف في وجه الظالم وكشف

ظلمه أمام جهة التقاضي، وهذا هو الهدف الأسمى من هذه المهنة. رابعاً: التأكيد على نيل المحامي حقوقه وقيامه بواجباته.

خامساً: الاستفادة من الاتحادات العالمية للمحامين، وذلك بالسير قدماً في إنشاء هيئة للمحامين، عن طريقها

سوف يكون هناك قنوات اتصال باتحادات المحامين العالمية. ومما تجدر الإشارة إليه أنه

شكلت لجنة لتأديب المحامين المخالفين نظام المحاماة، وهذه اللجنة مشكلة من وزير العدل - حفظه الله - يرأسها أحد القضاة.

الإدارة العامة للمحاماة